بيان تونس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

29 نوفمبر 2025

تحتفل تونس يوم 29 نوفمبر من كلّ سنة بـ"اليوم الدّولي للتّضامن مع الشّعب الفلسطيني"، حتى لا تغيب فلسطين عن ضمير العالم وتبقى قائمة في الوجدان الحيّ للشعوب وفي قلب الأجندة الأممية وفي صدارة قضايا السلم والأمن والعدل الدولية.

وإذ تُذكّر تونس بأنّ هذا اليوم قد تمّ إقراره من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة منذ ما يناهز نصف القرن، فإنها تعتبر أنّه حريّ بالمجموعة الدولية تقييم حصيلة ما قدّمته طيلة العقود الخمسة الأخيرة في تضامنها مع الشعب الفلسطيني. ويبقى التساؤل قائما حول ما إذا كان الشّعب الفلسطيني بحاجة إلى التضامن والتعاطف أم إلى حمل المعتدي على الإذعان لقوة ومنطق القانون بما يمكن الشعب الفلسطيني الأبي من حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه وإنهاء الاحتلال ووقف الاستيلاء على أراضيه بالقوة ورفع الحصار عنه والدفاع عن حقه في الوجود ككيان وطني وفي الغوث وفي التواصل مع المنظمات الدولية الإنسانية والوكالات الاممية التي هبت لنجدته بمقتضى القانون الدولي الانساني.

إنّ المجموعة الدولية بل الإنسانية مطالبة اليوم بإنصاف الشّعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه ومساعدته من أجل استرداد كافة حقوقه الأصيلة في إنهاء الاحتلال وتقرير مصيره الذي أكدت عليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المؤرخ في 19 جويلية 2024 حين أقرت عدم شرعية الاحتلال ودعت إلى إنهائه في أسرع الآجال ووقف الأنشطة الاستيطانية والإخلاء الفوري للمستوطنات وكذلك في رأيها الاستشاري الأخير الصادر في 22 أكتوبر 2025 عندما ذكّرت بالتزامات الكيان المحتل بمقتضى القانون الدولي الانساني وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وأقرت حق الشعب الفلسطيني في رفع الحصار والتواصل والتعاون مع الدول والمنظمات لإدخال المساعدات الإنسانية لمستحقيها وحماية طالبيها.

وتدعو تونس، بهذه المناسبة، جميع الدول إلى تحمّل مسؤوليتها القانونية من خلال اتخاذ تدابير فعلية وملموسة لتكريس العدالة الدولية والإيفاء بالالتزامات المحمولة عليها تجاه الإنسانية جمعاء والمترتبة عن الخرق المتعمّد والممنهج والمتواصل للكيان المحتل لقواعد القانون الدولي الآمرة وفي الضغط من أجل وقف انتهاكاته الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني وإدانته وتتبعه قانونيا والدفع نحو إرجاع الحقوق إلى أصحابها وجبر الضرر.

وفي هذا الإطار، تهيب تونس بالمجموعة الدولية للتحرك فورا وبشكل فاعل ومسؤول لدرء المحاولات اليائسة لتصفية القضية الفلسطينية وإعادة الاعتبار لدور الأمم المتّحدة في تسويتها وفي إحلال السلم والأمن الدوليين، وتدعوها لمنع كلّ مخطّطات التهجير القسري وفرض سياسة الأمر الواقع واحترام سيادة دولة فلسطين. فقد أثبتت الحروب والصراعات، بما حملته من مآس إنسانية وانتهاكات جسيمة أنّ منطق القوة مهما كان جبروته ومسوّغاته لن يقدر على كسر إرادة الشعوب الحرّة.

وتُذكّر تونس أنّ فلسطين دولة بمقتضى القانون الدولي وباعتراف ما يناهز الـ 150 دولة وانه قد آن الأوان لإقرار حقها المشروع في العضوية الكاملة بمنظمة الأمم المتّحدة دون مزيد من المماطلة والتأخير.

وستواصل تونس تمسّكها بدعمها الثابت وغير المشروط لحقّ الشعب الفلسطيني في استرداد كامل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف والتي لن تسقط بالتقادم وفي مقدّمتها حقُّهُ في إقامة دولته المستقلّة ذات السيادة على كلّ أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف كما تبقى بلادنا على قناعتها الراسخة بأن للحق صوت يُسمع ولوبعد حين.